المنهجُ بين النظري والتطبيقي في نقدِ نقد الشعر في العراق (2003–2017)

أ.د. عبد العظيم رهيّف السلطاني. م.م. جعفر محمد السِرحان.

(جامعةُ بابل _ كليَّة التربية للعلوِم الإنسانيَّة_ قسمُ اللغةِ العربيَّة_ العراق / بابل)

The method between theoretical and applied criticism Of poetry criticism in Iraq (2003-2017)

Prof. Dr. Abdul Azim Rhaif Al Sultani. M. M. Jafar Mohammed Al Sarhan.

(University of Babylon _Faculty of Education for Human Sciences_ Department of Arabic language_ Iraq / Babe)

ahmead1987173@ gmail.com

Abstract :

The research examines the balance and the presence of both theoretical and practical approaches to monetary practices. He described the presence of the theoretical aspect of the curriculum, without the practical aspect or vice versa, in all studies criticism of criticism of printed books, letters and university papers, and research published in magazines. The research has been divided into two paragraphs. I spoke in the first paragraph: about the absence of the theoretical or theoretical aspect of the curriculum, and only the practical aspect of some monetary practices, while in the second paragraph I spoke about the absence of the practical aspect of the curriculum, and only the theoretical side.

The study followed the theoretical and practical aspects of the curriculum in the presence and absence, according to the methodology of observation, description and analysis, to reach a careful observation of attendance and absence, and the presence of one without the other or vice versa, and to know the balance of the presence between them.

Key words: Criticism of criticism, the theoretical aspect of the curriculum, the practical side of the curriculum, attendance and absence.

الخلاصة :

يتناولُ البحث فحص مدى تواجد وتوازن جانبي المنهج النظري والتطبيقي في المُمارسات النقديَّة. ووصف ما وجِد من حضورٍ للجانبِ النظري في المنهجِ, من دون الجانب التطبيقي أَو العكس. وهذا الفحص يتم في دراسات نقد النقد عامة, من كتبٍ مطبوعة, ورسائلٍ وأطاريح جامعيَّة, وبحوث منشورة في المجلات. وقد توزَّع البحث على فقرتين, تكلمتُ في **الفِقْرةِ الأُولى:** عن غيابِ الجانب النظري أَو التنظيري للمنهجِ, والاكتفاء بالجانبِ التطبيقي في بعض المُمارسات النقديَّة, بينما تكلمتُ في **الفِقْرةِ الثانية:** عن غيابِ الجانب التطبيقي للمنهجِ, والاكتفاء بالجانبِ النظري فقط.

كما تتبع البحثُ الحضور والغياب في جانبي المنهج النظري والتطبيقي, على وفق منهجيَّة المُلاحظة, والوصف, والتحليل, للتوصل إلى ملاحظةٍ دقيقة لذلك الحضور والغياب, وتواجد أَحدهما من دون الآخر, و معرفة مدى التوازن في الحضور بينهما.

الكلمات المفاتيح: نقد النقد, الجانب النظري في المنهج, الجانب التطبيقي في المنهج, الحضور والغياب.

أَولًا : غيابُ النظري :

نعلم أَنَّ الجهد المعرفي والمنهجي في العلومِ الإنسانيَّة ذو بعدين : بُعدٌ معرفي نظري أَو تنظيري, وبُعد عملي تطبيقي, ولا بد أن يتماهى هذان البعدان مع بعضهما, ويمتزجان مكونين كِيانًا كُليًّا مُوحدًا يتحققُ, ويتجسدُ فيه الوجود الحي, والفاعل للعلمِ في الفكرِ والعمل الانسانيين, إذ إنَّ كلّ المناهج تحتاج بشكلٍ أَو بآخر لفعل الرؤية, فالمنهج يبدو مُعطلًا إن لم تحتل الرؤية موقع الصدارة في العملِ النقدي, فهي

التي تضع اللبنات الأساس في صرحِ المنهجيَّة حينما لا تجد ما يتوافق مع رؤية الناقد, وتطلعاته في هذا المنهج. فتعد عدَّتها لإيجاد شروط أُخرى, وقواعد مُغايرة يتم العمل بها, وبهذا يكون ولادة منهج جديد[1]. بل هي ولادةُ منهجيَّة جديدة وفق رؤية جديدة لمنهجٍ سابق.

فالمُمارسة النقديَّة, تحتاج " إلى مرتكزات نظريَّة تنطلق منها, أَو إلى مفاهيم تستخدمها, تندرج المُمارسة في حقلِ نشاطها "[2], حينها يصبح على الناقدِ " التوفر على زادٍ نظري ومنهجي مرتبط بالموضوعِ الذي يُعالجهُ "[3], وإنَّ فقدان هذا الزاد النظري المُتمثل بتلك المؤهلات الثقافيَّة والعلميَّة, فضلًا عن الإلمام بالأسسِ النظريَّة التي ينهضُ عليها المنهج النقدي؛ يجعل من المنهج آلة جامدة بين يدي الناقد, قد تناقض مقصدها[4].

وهذا التلاحم ضروري بين ما هو مكون نظري للمنهجِ, وما هو موضوعي تطبيقي أَي التلاحم بين الرؤى النظريَّة للمنهجِ, والقواعد, والآليَّات التي يُطبق وفقها المنهج نفسه. ومن دون قيد الربط هذا قد يتحقق التخبط في أَغلب الأَحكام النقديَّة؛ لأَن مسألة تطبيق المنهج لابد أن تُبنى على أَساس من الوعي بالمنهجِ فتخضع النصوص للتحليلِ, والتطبيق بهدفِ توضيح أَو إثبات تلك المقولات المنهجيَّة .

وقد رُصد غير واحد من النقادِ يمارسون عملهم النقدي من " دون الوقوف على النظريَّة وظلالها وفلسفتها ومناقشة خلفيَّاتها ومبررات نشوئها [...], وكأن ما توصلت إليه هذه النظريَّة من نتائج أَصبح من المُسلّمات التي لا تناقش وإنَّما يكفي الاشتغال النقدي على النصوص الأَدبيَّة مهما كانت هويتها "[cxv], وأَول ما نرصدهُ من ظاهرةِ الغياب النظري هذه في كتابِ الدكتور فرحان بدري الحربي (الأسلوبيَّة في النقدِ العربي الحديث– دراسة في تحليل الخطاب), فبالرغم من أَن دراسة الدكتور الحربي قامت باستقراءِ المعالم النظريَّة في تحديدِ المُصطلح, وكشف الأداة في الخطابِ الأسلوبي, ووصف للمُقدّمات النظريَّة في الجهودِ الأسلوبيَّة العربيَّة, فضلًا عن محاولةِ استقراء آراء الباحثين العرب المُتخصصين في الأسلوبيَّة[cxvi], إلّا أَنَّهُ لم يُحدّد منهج دراسته, ولم يُصرّح به, بل لم يُقدّم أَي عرض نظري أَو تنظيري عنه, سوى ما أَشار إليه في بعض المفردات التي وردت في مُقدّمةِ الكتاب* من " استقراء المعالم النظريَّة[...] ووصف المُقدّمات التنظيريَّة في الجهودِ الأسلوبيَّة العربيَّة"[cxvii], إذ لم يورد الدكتور الحربي أَي كلام نظري حول منهجه في الدرسِ, واكتفى بالتلميحِ له, وكأنّه أَمرٌ مسلّم به في مثل هذه الدراسات, فنجدهُ هنا بعدّه ناقد النقد يقوم برصدِ ووصف الجوانب النظريَّة للنقادِ بينما يَغيبُ جانب النظري لديه, ويطغى الجانب التطبيقي على دراستهِ.

وهذا ما نجدُ عليه كتاب (خطاب الآخر_ خطاب نقد التأليف الأَدبي الحديث أنموذجًا) للدكتور عبد العظيم السلطاني, الذي اكتفى أَيضًا بالتلميحِ بدل التصريح عن منهجِ دراسته, وذلك من خلال ذكره لأَهم الآليّات الإجرائيَّة " رصدًا وتشخيصًا ودرسًا وتحليلًا "[cxviii], من دون تقديم أَي مهادٍ نظري أَو تنظيري, يَكشفُ عن رؤى ومقولات منهجه المتبع كمُقدّمةٍ نظريَّة لمنهجِ كتابه, تتناسب على أَقلّ تقدير مع الجانب التطبيقي الذي ذكره في الكتابِ, فالمُقدّمة النظريَّة تنطوي على أَهميَّة كبيرة في الإفصاحِ عن منهجِ أَو منهجيَّة الكتاب, وتحديد الرؤية التي ستتبع في الكتابةِ النقديَّة.

كما يرصد الدكتور جاسم حسين الخالدي في كتابهِ (الخطابُ النقدي حول السيَّاب) غياب الجانب النظري عند الناقد عيسى بلاطة في دراستهِ (بدر شاكر السيَّاب– حياته وشعره), التي استثمر فيها آليّات المنهج التاريخي, إلا أَن الدكتور الخالدي يرى بأن بلاطة " لم يعط إطارًا تنظيريًّا واضحًا لمنهجهِ التاريخي, وإنَّما فضَّل أَنْ تكونَ تطبيقاته على نصوصِ السيَّاب هي المُعين في هذا الجانب "[cxix], ويضيف الخالدي أن أَمر غياب النظري " لم يكن حِكرًا على (عيسى بلاطة), وإنَّما هو واقع حال الدراسات النقديَّة العربيَّة إلى مرحلة قريبة"[cxx], ويقصد بالمرحلةِ القريبة من وقت صدور الكتاب عام 2007, والتي يصفها بعدمِ وضوحها المنهجي لسببين: "الأَول: عدم إشارة النقاد إلى مناهجِهم النقديَّة, ومن المُرجّح أَنَّ سبب ذلك عدم معرفتهم بالمناهجِ النقديَّة, والثاني: اكتفاؤهم بتناول التاريخ الشخصي للشعراءِ أَو حياتهم الاجتماعيَّة "[cxxi], وإن اتفقنا مع الدكتور الخالدي في السمةِ الثانية لتلك المرحلة فأننا لا نتفق معهُ في الأَولى؛ إذ ليس كل من غيَّب أَو غاب عنه الجانب النظري في درسهِ يكون غير عارف بالمناهجِ النقديَّة, وصحة قولنا في ذلك أنّ الناقد رغم غياب النظري لديه نراه يوفّر جانبًا تطبيقيًا ناجحًا مُعتمدًا على منهجٍ ما, وإنْ لم يذكرهُ أَو يذكر رؤيته وينظّر له؛ لأن كل منهج يصدر عن رؤية, أَما صراحة أَو ضمنًا, ويبقى الوعي بأبعاد الرؤية شرطًا ضروريًّا لاستعمال المنهج

استعمالًا سليمًا مُثمرًا[cxxii], وعلى المستوى الثاني من نقدِ النقد, نجد الدكتور الخالدي بالرغم من رصدهِ لغياب النظري عند النقاد فقد غاب النظري كذلك في كتابهِ؛ إذ لم يذكر منهجه المُتبّع, ولم ينظّر لرؤيته في مُقدّمةِ كتابهِ التي لم تتجاوز أربع صفحات في كتابٍ تجاوز أربعمائة صفحة.

ومن موقعِ ناقد النقد أيضًا يُطالعنا الدكتور عباس ثابت حمود في كتابهِ (الشعر العراقي الحديث 1945–1980 في معاييرِ النقد الأكاديمي العربي) بعدم ذكر منهجه المُتّبع صراحة, بل اكتفى بذكر آليّاته الاجرائيّة من تتبع واستقصاء وتحليل ومناقشة وتقويم[cxxiii], من دون الإفاضة في التنظير أو أي ذكر للرؤيةِ المنهجيَّة المُتّبعة, كجانبٍ نظري يحيط بمنهجيَّتهِ الإجرائيَّة في الدرسِ.

وفي المورد نفسه من نقدِ النقد نجد الدكتور محمد صابر عبيد في كتابهِ (اللغةُ الناقدة_ مداخل إجرائيَّة في نقدِ النقد) يصفُ المُنطلقات النظريَّة التي سعى إليها الناقد عبد الجبَّار عباس في توصيف منهجه بأنها " مُلاحظات تخصّ النشاط الميداني الإجرائي للمنهجِ أكثر من كونها رؤية تنظيريَّة واضحة وعميقة, ولعلَّ طبيعة هذا المنهج [الانطباعي] لا تسمح بالتحركِ خارج هذه الحدود"[cxxiv], فالحديث عن الرؤيةِ, والمقولات المنهجيَّة غيرُ الحديث عن آليَّات المنهج الاجرائيَّة, إذ إن قصر الحديث في تلك الآليَّات, والاجراءات يعدُّ غيابًا لركن من أركان الجانب النظري أو التنظيري للمنهج.

وغياب النظري يرصده كذلك الدكتور عبد القادر جبَّار في كتابهِ (أهرامات النقد) أثناء تناوله لدراسة الناقد طراد الكبيسي في الشعرِ العربي الحديث في ضوءِ الاتجاه الايديولوجي الاجتماعي, إذ " يحلل الكبيسي عددًا من النصوصِ الشعريَّة لشعراء عراقيين من جيل مرحلة ما بعد الرواد, ولكن تناولهُ النصوص وتحليلها لا يستند إلى مُقدّمات تفصح عن محاولته مطابقة الجانب النظري لنقده الايديولوجي بالجانبِ التطبيقي"[cxxv], كذلك ينقد الدكتور عبد القادر جبَّار الناقد فاضل ثامر في دراستهِ لموضوع (القناع) في الشعرِ, ونلمس ذلك في معرض حديثه عن الاضطرابِ المنهجي الذي انتاب تطبيقات الدكتور إبراهيم محمود خليل في كتاباتهِ النقديَّة, إذ صنف الدكتور عبد القادر دراسة الناقد فاضل ثامر ضمن " الموضوعات النقديَّة التي اعتمدت التطبيق أساسًا لعملِها من دون مُقدّمات نظريَّة لمنهجٍ محدد "[cxxvi], وبالرغم من نقد الدكتور عبد القادر جبَّار لغيابِ النظري على المستوى الأول من نقد النقد, إلا أنّنا نجده في المستوى الثاني* من نقدِ النقد غياب الجانب النظري للمنهجِ في كتابِ الدكتور عبد القادر جبَّار أيضًا**, إذ لم يذكر منهجه المُتبع في دراستهِ, ولم ينظّر له.

وفي كتابِ (التقويل النقدي المُعاصر للتراثِ النقدي والبلاغي عند العرب) يرصد الدكتور أحمد رحيم الخفاجي ذلك الغياب النظري في "بعض الكتابات النقديَّة التي لم تشأ إظهار الإجراءات أو الخطوط المنهجيَّة في قراءتِها للنصوصِ التراثيَّة بل اكتفت بمحاورةِ الموضوعات النقديَّة الحديثة في أسلبة النصوص القديمة بوصفِها مُوجّهات للقراءة "[cxxvii], وبالرغم من رصدِ الدكتور الخفاجي لغياب الخطوط المنهجيَّة النظريَّة في بعض الكتابات النقديَّة, إلا إنّه على المستوى الثاني من نقدِ النقد نجدهُ لم يصرّح بمنهجهِ المُتبع, ولم يعط أي جانب نظري أو تنظيري له, بل نراه مُكتفيًا بالإشارةِ لبعض الخطوات الإجرائيَّة, التي ستكون عليها مُمارسته النقديَّة.

كما رصدت الدكتورة هيام عبد زيد في كتابِها (الخطابُ النقدي العربي المُعاصر وعلاقته بمناهجِ النقد الغربي) ذلك الغياب النظري في معرضِ حديثها عن البنيويَّةِ, والجهد النقدي العربي فيها, منتقدة دراسة الدكتورة خالدة سعيد (حركيَّة الإبداع) التي قدمت فيها تحليلًا للشعرِ, والقصة والرواية, إلا " أن دراستها تخلو من أي تنظير أو تقديم تمهيدي نظري"[cxxviii], كما نقدت الدكتورة هيام عبد زيد كتاب (تشريح النص) للدكتور عبد الله الغذامي؛ قائلةً:" لم يحض بحديث نظري عن المنهج"[cxxix], في حين أشادت بدراسةِ الدكتور عبد الكريم حسن في شعرِ السيَّاب التي " نظَّرت وطبَّقت على حدٍ سواء"[cxxx]؛ لأن الدراسة الشموليَّة هي ما تجمع بين الجانبين النظري, والتطبيقي بحسبِ حاجتها الموضوعيَّة.

ويرصد الدكتور صالح زامل في كتابهِ (مناهج النقد الأدبي) ذلك الغياب النظري في رؤية المنهج المُتّبع عند ريكان إبراهيم في دراستهِ (نقد الشعر في المنظورِ النفسي), فبعد أن يلزم الناقد نفسه بالمنظورِ النفسي يجده يشتُّ عنه في مواضع كثيرة من

كتابهِ؛ وذلك بعدم إشارته للمدرسةِ النفسيَّة التي سيعتمدُها في قراءتهِ النفسيَّة للشعرِ, أسيعتمد فرويد أَم يونك أَم لاكان أَو يفيد من علمِ النفس عامة[cxxxi], فغياب الدقَّة النظريَّة للمنهجِ المُتبع, واجتماع كمّ هائل من المعلومات يوقفنا أَمام خليط اعتباطي للرؤيةِ المنهجيَّة يضع القارئ في إرباكٍ كبير, أَمَّا على المستوى الثاني من نقدِ النقد, نجد الدكتور صالح زامل بالرغمِ من رصده, وانتقاده لغيابِ مساحة النظري الخاصة بالرؤيةِ المنهجيَّة, إلا أَنَّهُ لم يُشر لمنهجِ دراسته صراحة, ويكتفي بالتعبيرِ عنه ببعض لوازمه الإجرائيَّة.

ونجد الدكتور رشيد هارون في كتابهِ (نقد النقد_ تأصيل نظري ودراسة تطبيقيَّة في منجز ياسين النصير) يرصد الغياب النظري في مُقدّمات نظريَّة خاصة بمنهجٍ أَو منهجيَّة نقد النقد؛ كون هذه الكتب وضعت أساسًا في الجانبِ النظري أَو التنظيري من نقدِ النقد, ككتابِ تودوروف (نقد النقد_ رواية تعلم) الذي لم يبسط مُقدّمة فيه عن نقدِ النقد, إذ بدأ كتابه في الحديثِ عن أَنَّ الكتبَ التي تتناول الكتب لا تشدُّ غير اهتمام أقليَّة بسيطة, ونلحظُ أَن مُمارسته في كتابهِ كانت تطبيقيَّة من دون تنظير, وذلك من خلال محادثته لـ(بول بنينو) وسواهُ[cxxxii], والحقيقة أن تودوروف ضمَّن كتابه تنظيرًا في نقد النقد, من خلال تلك الصيغ غير المباشرة كمحادثتهِ لـ(بول بنينو) وغيرها. فهذه صيغ كتابية, تُقدّم الأَفكار بهذه الطريقة غير المباشرة. ومما تناولهُ د. رشيد هارون أَن نقد بحث الدكتور محمد الدغمومي* وكتابه أَيضًا, قائلًا: بأنّهما قد خليا من أَي " مُقدّمةٍ نظريَّة تضع الأسس العلميَّة والمنهجيَّة لتأصيل مفهوم نقد النقد"[cxxxiii], وهو حكمٌ غير سليم؛ إذ تضمَّن بحث وكتاب الدغمومي تنظيرًا دقيقًا في نقدِ النقد, وإن صح عدم تصدرهُما بمقدّمةٍ نظريَّة, إلا أَنَّهما تضمّنا من التنظيرِ والنظري ما لا يخفى على كلّ قارئ لهما. ويُشير الدكتور هارون إلى غيابِ النظري في كتابِ (تحليل الخطاب الأَدبي _على ضوءِ المناهج النقديّة الحديثة_ دراسة في نقدِ النقد) لمحمد عزام, إذ "يفرض ضرورة وجود مبحث في الأَساس النظري لنقد النقد [وبضمنه الحديث عن المنهج] اعتمادًا على أَن الكتاب (أَصلًا) هو خطابٌ نقدي قائم على خطابٍ نقدي آخر[...] الأَمر الذي لم يتحقق"[cxxxiv]. ويستمر في رصدِ الغياب النظري في أطروحةِ هشام قاسم عيسى (جلال الخياط ناقدًا), التي غاب عنها الأَساس أَو الجانب النظري[cxxxv], كذلك نقده لأطروحةِ عارف حمود الساعدي (لغة النقد الحديث في العراق– النصف الثاني من القرن العشرين), التي غاب عنها الجانب النظري للمنهجِ أَيضًا[cxxxvi]. وواضح مما رصده الدكتور رشيد هارون من نقدٍ لكتب, ودراسات, وأَبحاث وقعت في الجانبِ النظري من نقدِ النقد, إلا أَن تناوله قد خلا من كلّ تأصيل, أَو أَساس نظري يذكر في المنهج, فضلًا عن أَنَّها في الأَصلِ إشارات وليست بحثًا تدقيقيًّا مفصلًا يتوخى الدقة, وإيراد الأمثلة, والحيثيات التي تؤكد كلامه.

ويرصد الدكتور رحيم كوكز خليل في كتابهِ (خطاب نقد الشعر– بين الأطر النظريَّة والإجراءات التطبيقيَّة– صحيفة الأَديب انموذجًا) بعض ملامح غياب النظري أَو " التنظير للمناهجِ السياقيَّة في خطابِ النقد الأَدبي الذي أَظهرته صحيفة الأَديب"[cxxxvii], ولعلَّ ذلك يرجع إلى حركةِ الانفتاح التي شهدتها حقبة الدرس من (2003–2011) على مناهجِ الحداثة وما بعد الحداثة, فضلًا عن أن تلك المناهج السياقيَّة قد أُشبعت درسًا وتنظيرًا, كما ينقد ذلك الغياب النظري في مقالِ الناقد ماجد الحسن (سيميائيَّة الباب) الذي حاول فيه تقديم تصورات عن (البابِ) كدلالةٍ سيميائيَّة, من خصائصِها (الفصل) بين عالمين, عالم مفتوح (بنية خارجيَّة), وعالم سرّي/ مغلق (بنية داخليَّة)[cxxxviii], إلا أن الناقد " ذهب إلى تقصي العلامات من دون مهادٍ نظري, يوضح فيه طبيعة تركيبته المنهجية [مما أوقعه] في أتون التلفيقيَّة بين مناهج السيمياء من جهة, وبين اتجاهات القراءة من جهةٍ أخرى"[cxxxix]. فضلًا عن أن الدكتور رحيم كوكز قد انتقد جميع النقاد الذين نشروا مقالات في صحيفةِ الأَديب بمحوري (القراء والتلقي) و(السيميائيَّة), وآخذ عليهم " أنهم لم يقدموا مهادًا نظريًا يؤسس لتجنيس منهجيتهم التي اشتغلوا عليها, فصارت جهودهم في معظمِها أَقرب إلى التلفيق"[cxl]. أَمَّا على المستوى الثاني من نقدِ النقد, نجد الدكتور رحيم كوكز يُغيّب الجانب النظري للمنهجِ أَيضًا, ولم يُصرح بمنهجهِ, إذ اكتفى ببعض الإشارات الدالة على منهجهِ من قبيل إعتماد " طريقة عرض النص النقدي, والوقوف عند ما [يجده] ضروريًّا, لمناقشته أَو تحليله أَو نقده"[cxli], فكان مُعتمدًا منهجًا وصفيًّا تحليليًّا, وإن لم ينظر لهُ.

ويطالعنا في مُقدّمةِ كتاب (الخطاب النقدّي حول قصيدة النثر العربيَّة) للدكتور جاسم حسين الخالدي نتيجةً وحُكمًا مُسبقًا حول الخطاب النقدّي في قصيدةِ النثر بأنه خطاب غاب عنه النظري في "المُعاينة النقديَّة الأَولى"[cxlii], ولا ندري ماذا أَراد بكلمةِ (الأَولى) إذ لم يُحدّد مدّة زمنيَّة أَو نوعًا لخطابٍ مُعيّن فيها, بل أَصدر حُكمًا عامًّا بأنها " تخلو تمامًا من رؤى منهجيَّة واضحة المعالم, إذ بقيت على الجرفِ من دون أَن تستطع أَن تبحر في أعماقِ النص؛ بل وأبعد من ذلك إن أغلب عباراتها انطباعيَّة لا يجمع بينها منهج معين, أَو ملامح منهج"[cxliii], وعلى المستوى الثاني من نقدِ النقد, نجد الدكتور الخالدي يغيّب الجانب النظري لمنهجهِ في كتابهِ أَيضًا؛ من خلالِ عدم التصريح بمنهجِ دراسته, وإن شرح خطوات سير الدرس بأسطرٍ ثلاثة في مُقدّمةِ كتابه الذي جاوز الثلاثمائة صفحة.

وقد تحدّثت الدكتورة أَماني حارث الغانمي في كتابِها (الشعراء نقادًا_ المفهوم والتمثلات) عن الحضورِ, والغياب للجانبِ النظري للمنهجِ ورؤاه, إذ تقرُّ بحضورِ " السمة التطبيقيَّة/الإجرائيَّة في النقدِ العربي القديم, إلى الحد الذي يغيّب التنظير في ذلك النقد تحت إهاب العناصر التطبيقيَّة, [في حين] كان مفتتح العصر الحديث للنقد العربي بعيدًا عن الإجراءِ, ومتجهًا بمعظمهِ إلى بناءِ التصورات النظريَّة"[cxliv], وتعطي سببين لذلك: الأَول: يتمثل بغيابِ النظريَّة النقديَّة عن النقدِ العربي التقليدي؛ مما غيّب التنظير والنظري لديهم, والثاني: هو نقل النظريَّة النقديَّة الغربيَّة ونشرها بوصفِها رُكنًا من أَركان النهضة والتحديث[cxlv]؛ وهذا مما جعل الجانب النظري حاضرًا في النقدِ الحديث, لكن قولها هذا يتناقض عندما نَنظر في المستوى الثاني لنقدِ النقد في كتابِها نفسه؛ فنجدها تُغيّب الجانب النظري للمنهجِ النقدي حصرًا, كما أَنَّها لم تتطرق لذكرِ منهجها المُتبع في كتابِها*, وهو كتاب واقع _بلا شك_ ضمن النقد الحديث وفي ميدان نقد النقد.

فضلًا عمَّا تقدم رصده من كتب غاب فيها الجانب النظري للمنهج, نجد هناك كتبًا عديدة تعرّضت بمسٍ سطحي لجانب النظري, والحديث عن نقدِ النقد عامة, ككتابِ الدكتور أَحمد شهاب (تحليل الخطاب النقدي المُغامر) الصادر عام 2015, وكتاب الدكتور عبد الكريم عباس الزبيدي (في الخطابِ النقدي العراقي) الصادر عام 2017, وكتاب الدكتورة نادية هناوي (ما بعد النقد) الصادر في العامِ نفسه, ففي هذه الكتب وردت تلميحات نظريَّة عامة حول نقد النقد, وغير مخصصة للحديثِ عن المنهج[cxlvi].

وعندما ننتقل لرصد الغياب النظري في **الرسائلِ والأطاريح** الجامعيَّة, نلحظُ تأخر رصد ظاهرة الغياب للجانبِ النظري والحديث عنها. ونرصد هذا الغياب للمرة الأَولى في رسالة الماجستير (المنهج في النقدِ العربي الحديث) عام 2005, للباحث عارف عبد صايل, فعلى المستوى الثاني من نقدِ النقد, نجد الباحث لم يُشر الى منهجه, أَو ينظّر له[cxlvii].

ويرصد الباحث مسلم مالك بعير في دراستهِ (لغةُ الشعرِ في الخطابِ النقدي الأكاديمي في العراق) غياب الجانب النظري للمناهجِ المُستعملة؛ فبالرغم من الاهتمام والاستعمال الكبير للمنهجِ النفسي في الرسائلِ والأطاريح إلا أَنه يجدهُ مختفيًا "من قائمةِ المناهج المذكورة, والمستعملة في مقدمات تلك الرسائل والأطاريح إلا في أطروحةٍ واحدة"[cxlviii], هي (لغةُ شعر مهيار الديلمي)*, ويُشير الباحث كذلك في معرض حديثه عن استعمال المنهج الاجتماعي الذي لم يجد "ذكر لهُ في مُقدمات الرسائل والأطاريح الخاصة بلغةِ الشعر إلا في أطروحة واحدة "[cxlix] كذلك, هي الأطروحة نفسها المشار اليها سابقًا.

كما نجد على المستوى الثاني من نقدِ النقد بعض الدراسات المُدركة لمجالِ دراستها إلا أَنها على الرغم من إدراكها ذلك لم تذكر منهجها, أَو منهجيتها في مجال نظري للمنهجِ, كـ(دراسةِ المناهج النقديَّة في ضوءِ الفكر الإسلامي) للباحثِ أَمجد حميد عبد الله[cl], وكذلك دراسة الباحث هشام قاسم عيسى (جلال الخياط ناقدًا)[cli], التي لم يتحدث الباحث فيها عن منهجهِ بأَي جانب نظري يُذكر, وهذا ما نجد عليه أَيضًا دراسة (مناهج نقد الشعر في مجلةِ عمان) للباحثةِ نرجس خلف أَسعد[clii]؛ إذ بالرغم من إدراك

الباحثة لموضوعِ البحث في مجالِ نقد النقد, إلا أَنَّها لم تُبيّن منهج دراستها ولم تُنظّر له, ومن هذا نجد أَن أَغلب الدراسات قد ركَّزت على الجانب التطبيقي وغيَّبت الجانب النظري للمنهج.

وحين ننتقلُ بالحديثِ عن **الأَبحاثِ** التي نُشرت لنرصدِ جانب الحضور والغياب النظري في المنهجِ, نجد أَنَّ الأَعم الأَغلب من الأَبحاثِ, وعلى المستوى الثاني من نقدِ النقد تفتقرُ ويَغيبُ فيها الجانب النظري لأَسبابٍ عدّة منها: مالهُ علاقة بالمساحةِ البحثيَّة المُحدَّدة لهذه الأَبحاث, التي تتطلب التكثيف والإيجاز والدخول مباشرة في الجانبِ التطبيقي, فضلًا عن الدخول المباشر في عرضِ البحث بما يتناسب مع طبيعة القارئ التي تتطلبها القراءة السريعة, والخوض في الموضوعِ مباشرة, وإعطاء النتائج من دون مقدّمات نظريَّة, هذا مما جعل النظري يغيب في مقدّمات أَغلب الأَبحاث التي دخلت في دراستنا, ولكننا لا نغفل بعض الإشارات البسيطة التي استعملها ناقد النقد لإضاءةِ منهجهِ في بعض الأَبحاث[cliii].

أَما حديثنا عن المستوى الأَول من نقدِ النقد _أَي ما قالهُ ناقد النقد حول غياب النظري_ وأَخَّرنا الحديث عن هذا المستوى لقلةِ ما رُصد في الأَبحاثِ بهذا الخصوص, إذ وردت إشارة واحدة في غيابِ النظري رصدها الدكتور رشيد هارون في بحثهِ (الأسس النظريَّة لنقدِ النقد), والذي وردت أَغلب ملاحظاته في كتابهِ السابق؛ كون البحث فصلًا من كتابهِ (نقد النقد), الذي رصد فيه الباحث غياب الجانب النظري في كتابِ (نقد النقد) لتزفتيان تودوروف[cliv], وغياب النظري في بحثِ الدكتور محمد الدغمومي (نقد النقد– مدخل ابستمولوجي)[clv], وهذا هو البحث الوحيد, والإشارة النادرة التي وردت عن الغيابِ النظري في الأبحاثِ التي ندرسها, وما يُستنتج من ذلك كلّه, عدمِ رصد الأَبحاث للغيابِ النظري أَو الاهتمام بهذا الجانب, ولولا كون بحث الدكتور رشيد هارون فصلًا من كتابهِ, لما وجدنا هذه الإشارة للغيابِ النظري في الابحاث.

وإن إنحسار النظري أَو التنظير في نقدِ النقد ربَّما يعود – بحسب رأَي الدكتور عبد العظيم السلطاني– لأَمرين: الأَول: وجود مُنجزات كثيرة في النظري والتنظير سابقة وهي ليست بقليلة, وإن كانت متناثرة وغير مركزة بدراسةِ خاصة, والثاني: وجود سلسلة من المُنجزات النظريَّة والتنظيريَّة المتضمنة في المُمارسات التطبيقيَّة لنقد النقد الأَدبي[clvi], ولكن كل هذا لا يعفو ناقد النقد من تغييب الجانب النظري الذي يعدُّ مهادًا لفهمِ التطبيق ولو على نطاق الدرس الخاص بنقدِ النقد.

ومما تقدّم رصدهُ في جانبي النقد, ونقد النقد يتضح وجود غياب الجانب النظري في بعض الدراسات التي تمت الإشارة إليها, وهذا الغياب يظهر بصورة أَكبر في الكتبِ المطبوعة أَكثر مما هو عليه في الرسائلِ والأطاريح؛ وربَّما يعود ذلك لدور الصرامة المنهجيَّة, والضبط الاكاديمي في تلك الأطاريح والرسائل, أَما غياب النظري في الأَبحاثِ فلا نجد الباحثين يتكلمون عنه, فضلًا عن أَن الباحثين أَنفسهم وقعوا في غيابِ النظري في أَبحاثِهم؛ لأَسبابٍ تم ذكرها[clvii].

ثانيًا : غياب التطبيقي :

يختلف المُنظّرين في أَنَّ مُمارسة الأَدب ونقده سابقة للتنظيرِ, أَي أَنَّ الجانب التطبيقي أَسبق من الجانب النظري والتنظيري أَو العكس, أَي القول بأسبقيَّة التنظير على التطبيقِ وهكذا. ما يهمنا هنا هو مراجعةُ الأدباء للأَدبِ الذي رافق عمليَّة إنتاج الأَدب نفسه, فنقد النقد عربيًّا يُعدُّ نشاطًا فكريًا نوعيًا قديمًا " في مادتهِ حديث في مُصطلحاتِه, لهُ علاقة بكثير مما دارت حوله مُناظرات العرب القدماء ومُساجلاتهم"[clviii], بل من النقادِ من يذهب أَبعد من هذا, فيرجع البدايات الأَولى لنقدِ النقد الغربي إلى زمن بواكير التشكل الأَول للنقدِ نفسه, ويعدُّ نظريَّة المُحاكاة لأرسطو القائمة على نقدِ نظريَّة المُثُل لأفلاطون هي البذرةُ الجنينيَّة الأَولى لنقدِ النقد, التي وصلت إلينا[clix]. بينما نرى أَنَّ جذور نقد النقد أَبعد مما قيل بدلالةِ أَنَّ مؤرخي الأَدب عند تأصيلهم لنقدِ النقد يرددون عبارة (ما وصل إلينا), فلربَّما ما لم يصل إلينا هو الأَكثر, والأَغزر, وهذا ما يقرّهُ الدليل العقلي بتقبّلِ المجتمع, والواقع النقدّي, لنقدِ أرسطو نظريَّة أستاذه أفلاطون, دلالة على أَنَّها لم تكن المُمارسة النقديَّة أَو البذرة الجنينيَّة الأَولى لنقدِ النقد _كما قِيل_, بل هناك مُمارسات نقديَّة سابقة لنقدِ أرسطو لم تصل إلينا, كما نستنتج أَيضًا, أَسبقيَّة النظري على التطبيقي, وإن لم يصل إلينا من ذلك

النظري شيء*. ولكننا نذهب إلى أَن الأرجح في رأَينا هو تزامن النظري والتطبيقي في ذهنيَّةِ الناقد مُنذ الوهلة الأَولى التي فكر فيها الناقد بمُمارسةِ النقد, ولكن ما يهمُّنا هو رصد ما وجد في نقدِ النقد, وليس ما وجد في ذهنيَّة الناقد.

ومن خلال رصدنا وما رصده النقاد تبين وجود دراسات عدَّة غاب عنها أَو غُيّب النقاد عنها الجانب التطبيقي؛ وأَحد أَسباب ذلك الغياب وجود طائفة من النقادِ كما أَسمتهم الدكتورة نادية هناوي بـ" النقادِ الإنفتاحيين, وهؤلاء يؤمنون بالمنهجيَّةِ الصارمة والشديدة, وهم يحرصون على امتلاك ناصية التمثل النقدّي الصارم بالمستحدثِ من المناهجِ, وأَكثر همهم المنهجيَّة لا الأَدب[...] مُغلبّين التنظير على حسابِ التطبيق"[clx], الأَمر الذي جعل القارئ يضيقُ ذرعًا بهذا التنظير الذي بدأ يطغى على التطبيق, والذي وصل إلى حدّ القطيعة مع القارئ؛ بسبب الرطانة الاصطلاحيَّة الصارمة, والترجمة العشوائيَّة الفوضويَّة في الأَسسِ المعرفيَّة والابستمولوجيَّة والطوباويَّة العالية التي تمسَّك بها الناقد, باحثًا عن يوتوبيا ضائعة في غابةِ النقد الشائكة لاسيَّما ما يتعلق باختيار المنهج النقدّي المُناسب[clxi], ففي مثل هذه الدراسات كان الجانب التطبيقي أَقل حضورًا, وحريَّة من الجانبِ النظري, وأَكثر نزوعًا نحو المنهج والمنهجيَّة.

وإن قلَّ غياب الجانب التطبيقي الذي رُصد في الدراسات قياسًا بما رصدناه من غياب للنظري في الفقرةِ الأَولى من هذا المبحث, إلا أَنّنا نجد إشارات ليست بالقليلةِ عند نقاد النقد, إذ نجد الدكتور عباس ثابت حمود في كتابهِ (الشعرُ العراقي الحديث في معاييرِ النقد الأَكاديمي1945–1980) الصادر عام 2010, ينقد النقاد الأكاديميين بأَنهم قد نظَّروا " لمناهجٍ متعدّدة في نقدِ الشعر العراقي الحديث,[...] بيد أَننا أَثناء الدراسة التطبيقيَّة لم نجد لهم دراسات تنطبق عليها تلك المناهج التي نظّروا لها"[clxii], ويؤكد قوله هذا في معرضِ حديثه عن المنهجِ الذي أَسماه بـ(المنهجِ التأثري الانطباعي), وإن كنا لا نسلّم بهذه التسمية؛ فالانطباعي, والتأثري لا ينطبق عليه مفهوم المنهج, إلا أَن الدكتور حمود يقول:" إنَّ النقادَ الأَكاديميين اجتهدوا كثيرًا في التنظيرِ بهذا المنهج إلا أَنّنا لم نجد لهم دراسة تطبيقيَّة نتلمسُ فيها ما وضعوه من تأسيس نظري, عدا بعض محاولات الدكتور علي جواد الطاهر, الذي أَولى عناية فائقة بهذا المنهج"[clxiii], فقد رصد غياب التطبيق لهذا المنهج بالرغم من كثرة الجانب النظري حوله, كما قدَّم الدكتور عباس ثابت المُلاحظة النقديَّة نفسها عند حديثه عن المنهجِ النفسي إذ يراه قد حظي "بنصيبٍ وافر من عنايةِ النقاد, ولكنها عناية اقتصرت على التنظيرِ لهذا المنهج فحسب, وتكاد دراساتهم النقديَّة تخلو من الجانبِ التطبيقي"[clxiv]؛ ولعلَّ ذلك يعودُ إلى جري النقاد وراء المناهج النصيَّة الحداثيَّة, وما بعدها التي مالت إلى استغوارِ كوامنِ النص نفسه, بعيدًا عن مُحيطهِ الخارجي ورفض تطبيق المناهج السياقيَّة _والنفسي من ضمنها طبعًا_ على النصِ الشعري الحديث.

فضلًا عمَّا أَكدهُ الدكتور محمد صابر عبيد في كتابهِ (اللغةُ الناقدة) الصادر عام 2011, إذ يقول: أَن " ثمة طروحات هجرتها الحداثة نفسها في مرحلة مهمة من مراحل تطورها, وبقي ثلة من النقادِ متشبثين بها تشبثًا غريبًا, فضلًا عن أَنَّهم تلبثوا طيلة فترة اشتغالهم داخل منزل النظريَّة, ولم تتجلّ هذه الطروحات في التطبيقِ"[clxv], الذي من شأنِه أَن يخدِمَ النصَ أَكثر من الجانبِ النظري ويُخرجَهُ من أَفق النظريَّة الضيق لمجالِ النص الرحب.

كما نرصد على المستوى الثاني من نقدِ النقد غياب التطبيق في كتابِ (القيمة المعرفيَّة في الخطابِ النقدّي) للدكتور محمود عايد عطية, الذي تركز نقده على الجانبِ النظري, وأَهمل الجانب التطبيقي, في حين كان عنوان كتابه يحتّم عليه البحث عن القيمةِ المعرفيَّة في جانبي (الخطاب النقدّي) النظري والتطبيقي على حدّ سواء, إلا أَن ناقد النقد اقتصر على الأَول وغيّب الثاني.

وترصد الدكتورة هيام عبد زيد ظاهرة غياب التطبيق, وتعدَّهُ مُشكلة من مُشكلات الخطاب المنهجي في كتابِها (الخطاب النقدي العربي المُعاصر_ وعلاقته بمناهجِ النقد الغربي) إذ ترصد طغيان الخطاب النظري المُجرد في أَغلب المدارس النقديَّة, وطغيانهُ على المُمارسةِ التطبيقيَّة, وتستثني من ذلك المدرسةِ البنيويَّة؛ التي يقوم فيها الطابع الإجرائي من دون تأسيس نظري تقريبًا, أَما التفكيكيَّة, والتأويليَّة, ونظريَّة القراءة والتلقي, والسيميائيَّة فلا تحظى بصدى تطبيقي إلا لمامًا[clxvi], عِلمًا أَن مُلاحظات الباحثة تعود إلى مدَّة كتابة الدراسة*. كما ترصد في خلاصةٍ لها وردت عن بحثِ الدكتور شجاع العاني في معرضِ رصده للتفكيك في

النقد العربي الحديث, قائلًا: إنَّ التفكيك عربيًّا ظل " في منأى عن التطبيقِ العلمي الدقيق؛ ويعودُ ذلك في رأيهم إلى عاملين رئيسين أَولهُما: عامل يتصل بآليَّات هذا المنهج وإجراءاته التي تتسم بالصعوبةِ والدقة لاسيَّما في مجالِ التطبيق, والآخر: ما ينطوي عليه من أَثر إيديولوجي, المثقف العربي غير مُستعد لقبوله"[clxvii], وهذا برأينا لم يكن دليلًا كافيًّا ليمنع التطبيق, فالناقد حين يُنظّر ويلمّ بآليّات المنهج يصبح التطبيق بمتناول يده, ونرى بأن السبب الأَخير أَرجح من الأَولِ, والمُتمثل بمنعِ تطبيق منهج ما دون سواه, نظرًا لجانبِ القبول, والرفض الذي يتأسس على مُطابقةِ رؤى تلك المناهج ومقولاتها مع مقولات النسق السائد, سواء أَكان نسقًا ثقافيًّا أَم اجتماعيًّا أَم دينيًّا.

ويُخصّص الدكتور علي حسين يوسف في كتابهِ (النقد العربي المُعاصر_ دراسةٌ في المنهج والإجراء) فصلًا كاملًا عن سيادةِ التنظير*على المُمارسةِ التطبيقيَّة, إذ يكشف أن الواقع النقدّي في الحقبةِ الزمنيَّة من 1980–2010 قد طغى فيه " التنظير على المُمارسةِ, متغافلًا عن الحاجةِ إلى مُمارسةٍ نقديَّة لا إلى نظريَّات وعظيَّة في النقدِ"[clxviii], ويرى الدكتور يوسف أَن أَحد أَسباب عدم بلورة رؤية نقديَّة واضحة؛ هي تلك المُفارقة الواضحة بين التنظير, والمُمارسة التي غالبًا ما تنتهي إلى انطباعات شخصيَّة, ونكوص إلى الطابع الذاتي[clxix], وأَورد كتبًا عدَّة اقتصرت على الجانب النظري فقط, وغاب عنها التطبيق, ككتابِ (عصر البنيويَّة) للدكتور زكريا إبراهيم, وكتاب الدكتور صلاح فضل (نظريَّة البنائيَّة في النقدِ الأَدبي), وكتاب (في نظريَّة الأَدب) للدكتور شكري عزيز ماضي وغيرها[clxx], ولعلَّ سبب التوجه النظري هذا من دون التطبيق لدى بعض النقاد هو لتقريب دراساتهم من جانب التنوير والحداثة وما بعدها الذي مثل جانب انبهار وإعجاب بما لدى الآخر الغربي _آنذاك_ من رؤى تنظيريَّة, ومقولات فلسفيَّة للمنهج؛ كانت محط إعجاب, وكسب ود, وجذب للقارئ العربي أَكثر مما لو قاموا بمُمارسات تطبيقيَّة من شأَنِها تقريبهم من مُنجزِ الأَدب العربي, وإبعادهم عن التنظيرِ الغربي, حينها تفقدُ تلك الدراسات رونقها, وجانب الإبهار بابتعادِها عن مصدرِ التشريع الغربي. في حين كان بإمكان أَولئك النقاد إقامة موازنة بين النظري والتطبيقي لإنزال النظريَّة موطن التطبيق, وتحقيق منفعتين بدلًا من منفعةٍ واحدة.

وفي المورِدِ نفسه رصدت الدكتورة أَماني حارث الغانمي في كتابِها (الشعراء نقادًا_المفهوم والتمثّلات) غياب التطبيقي إذ تقول: كان " مُفتتح العصر الحديث للنقدِ العربي بعيدًا عن الإجراءِ, مُتجهًا بمعظمهِ إلى بناءِ التصورات النظريَّة, وربَّما يعودُ هذا إلى سببين: الأَول: غياب النظريَّة النقديَّة عن النقدِ العربي التقليدي, وتبعيتها لعلوم أَخرى[...], والثاني: نقل النظريَّة النقدية الغربيَّة ونشرها بوصفِها رُكنًا من أَركان النهضة والتحديث"[clxxi]. فضلًا عمَّا أَوردناه من مسألةِ الانبهار بالجانبِ النظري الغربي من دون الجانب التطبيقي.

وأَشار الدكتور جاسم حسين الخالدي في كتابهِ (الخطاب النقديّ حول قصيدة النثر العربيَّة) إلى أَن " المستوى التنظيري*هو الأَكثر شيوعًا في معظم المحاولات النقديَّة التي تناولت قصيدة النثر"[clxxii], إذ يرصد الدكتور الخالدي غياب التطبيق, وندرة وروده في الدراسات في أَحيان أَخرى, قياسًا بوفرةِ النظري أَو التنظير _على حدّ قوله_ في نظريَّةِ القراءة والتلقي التي تبناها في مرحلةِ تطوره الفكري والنقدي, إلا أَنَّهُ " لم يُحاول استنطاق النصوص ووضع يده على المظاهرِ النصيَّة[...] فقد خلت دراسته من النصوصِ الشعريَّة إلا القليل منها, وجاءت بعض أَحكامه في سياق التنظير النقدي الذي لا يعززها أَي نصٍ شعري"[clxxiii], وهو أَمر طبيعي في بدايةِ مرحلة التطور النقدي, والفكري للناقدِ إذ يتراجع قدَمُ التطبيق قليلًا حتى تُستوعب النظريَّة أَو المنهج, ومن ثم يُقارب بينها, وبين النص تطبيقيًّا على أَلا يغيب التطبيق إلى النهاية, كما رصد الدكتور الخالدي وعاب " على أَنسي الحاج انغماسهُ بالتنظيرِ على حسابِ انتاجيَّة النصوص"[clxxiv], إلا أن الدكتور الخالدي يعودُ ليقرّ بأَن غياب التطبيق هذا " قد يصدِقُ على بدايات الخطاب النقدي الذي قد تساوق مع ولادة قصيدة النثر إلا أَنّه نجح _فيما بعد_ في تخطي ذلك, واستطاع الخوض في رقعةِ النص الجديد والوقوف على جمالياتِه"[clxxv], فموضوع غياب الجانبِ التطبيقي في بدايات المُمارسات النقديَّة على قصيدةِ النثر أَمرٌ بدهي, وهذا جلّ ما رُصد من مُلاحظات لغيابِ التطبيق في كتبِ دراستنا هذه.

وحين ننتقل لقراءةِ **الرسائلِ والأطاريح** لا نجد أَيَّ إشارة تُذكر لغيابِ التطبيق في تلك الدراسات التي تقع ضمن مدَّة دراستنا هذه. وهذا يعود لسبب رئيس لهُ علاقة بالجانبِ الأَكاديمي, وضوابطه المنهجيَّة الصارمة التي تحتّم وجود النظري بجانب التطبيقي, ولا تسمح لأَي تقديم نظري أَو تنظيري من دون إعطاء ما يسنده من تمثّل تطبيقي أَو إعطاء بعض الأَمثلة التطبيقيَّة, والاستشهاد بها لدعم ذلك النظري على أَقلّ تقدير.

والحال نفسه يُطالعنا عند قراءتنا **للأَبحاثِ والدراسات** التي نُشرت في الصحفِ والمجلات, فإنّنا لا نكاد نعثر على أَيّة إشارة ترصد غياب الجانب التطبيقي في تلك الأبحاثِ والدراسات. لأن أَغلبها موجزة, ومكثفة تتناول متنًا مُعيَّنًا بالدرسِ والتطبيق. فضلًا عن وجود أَبحاث تتفرد بالحديثِ النظري أَو التنظيري في مُصطلحٍ معين أَو ظاهرةٍ ما, وهي دراسات تقع خارج مجال حديثنا وموضوع بحثنا المُتعلق بغيابِ التطبيق.

وممَّا تقدم يتضح قِلة الإشارة أَو ندرة غياب التطبيق قياسًا بِما رُصد في الفقرة الأَولى من هذا المبحث الخاصة بغيابِ النظري؛ وهو أَمرٌ طبيعي وغير مُستغرب, إذ إنَّ " مع اقتراب السبعينات أَخذ الشاغل المنهجي يبدو أَكثر إلحاحًا, أَقوى فأَقوى, وأَخذ القول يتفتق في الأَسس النظريَّة[...] وأَخذت المُحاولات التطبيقيَّة بهذا المنهج, أَو ذاك تتواتر أَقل, أَو أَكثر نضجًا وحرارة"[(clxxvi)], وهذا هو حال الواقع النقدي العربي إجمالًا مُنذ سبعينات القرن العشرين, ولا يخرج الواقع النقدي في العراق عن هذا الإطار أَيضًا. فضلًا عن أَن هناك حضور نسبي للجانب التطبيقي في نقدِ النقد الأَدبي, يختلف من صنفٍ لآخر في النصوصِ المنقودة. فنسبةُ التطبيق تكون أَقل حضورًا حين ينظرُ نقد النقد في نفسهِ, في حين تكون النسبةُ أَعلى حين يكون نقد النقد الأَدبي مُنصبًّا على نصوصٍ نقديَّة من نقدِ تحليلي للأَدب, أَو دراسة أَدبيَّة[(clxxvii)]. ويبقى الخطاب النقدي الحديث " لا يكتمل ولا يحقق الفائدة المرجوة منه, مالم يتعانق [الجانبان], ويكمّل أَحدهما الآخر, فهما كجناحي الطائر الذي لا يستغني عنهما في عمليَّة التحليق, والتي لا يمكن تحققها أَيضًا بالركونِ إلى أَحدهما"[(clxxviii)], فربط النظري بالتطبيقِ مهمة لتحقيق النتائج المرجوّة من الخطابِ النقدي الحديث..

11 مصادر البحث :

12 الكتب:

1. **إشكاليَّة الخطاب العلمي في النقد الادبي العربي المعاصر:** عبد العزيز جسوس, المطبعة والوراقة الوطنيَّة, مراكش, ط1, 2006 .
2. **أَهرامات النقد – المؤلف والنص والقارئ في القراءة العربية الحديثة والمعاصرة للشعر:** د. عبد القادر جبار, فضولي للطباعة والنشر,(د . ط),2011 .
3. **الأَسلوبيَّة في النقد العربي الحديث_ دراسة في تحليل الخطاب :** فرحان بدري الحربي, المؤسسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت_ الحمراء, ط1, 2003.
4. **تحليل الخطاب النقدي المغامر– في المغامرة الجمالية للنص الأَدبي (دراسة في نقد النقد):** د. أَحمد شهاب, عالم الكتب الحديث, اربد– الاردن, ط1, 2015.
5. **التقويل النقدّي المُعاصر للتراثِ النقدي والبلاغي عند العرب:** د. أَحمد رحيم كريم الخفاجي, دار ومكتبة البصائر, بيروت– لبنان, ط1, 2011.
6. **ثوابت الإجراء النقدّي (القراءة.. المنهج.. المُصطلحات):** أ. م. د. رحمن غركان, جامعة القادسيَّة– كلية التربيَّة, 2010.
7. **خطاب الآخر – خطاب نقد التأليف الأَدبي الحديث انموذجًا :** أ. د. عبد العظيم رهيف السلطاني, دار الاصالة والمعاصرة, ليبيا – بنغازي, ط1, 2005.

8. **خطاب نقد الشعر – بين الاطر النظريَّة والإجراءات التطبيقيَّة – صحيفة الأَديب انموذجًا:** د. رحيم كوكز خليل, مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع, بغداد– السعدون, ط1, 2016.

9. **الخطاب النقدّي حول السيَّاب :** د. جاسم حسين سلطان الخالدي, سلسلة رسائل جامعيَّة, دار الشؤون الثقافيَّة العامة, بغداد, ط1, 2007.

10. **الخطاب النقدّي حول قصيدة النثر:** د. جاسم حسين الخالدي, سلسلة نقد, بغداد, ط1, 2017.

11. **الخطاب النقدي العربي المعاصر وعلاقته بمناهجِ النقد الغربي :** د. هيام عبد زيد عطية عريعر, دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق _ سوريا, 2012 .

12. **الشعر العراقي الحديث 1945 – 1980 في معاييرِ النقد الأَكاديمي العربي:** د. عباس ثابت حمود, سلسلة دراسات, دار الشؤون الثقافية, بغداد , ط1, 2010.

13. **الشعراء نقادًا–المفهوم والتمثلات:**د.أَماني حارث الغانمي, دار شهريار, العراق–البصرة, ط1, 2017.

14. **الشعراء النقاد_ تطور الرؤيا في الخطاب النقدي العراقي الحديث (الشعراء الستينيون انموذجا) :** خليل شيرزاد علي, دار الشؤون الثقافية العامة, ط1, بغداد , 2013.

15. **في الإبداع والنقد :** د. نبيل سليمان, دار الحوار للنشر والتوزيع, اللاذقيَّة – سوريا, ط3, 2001.

16. **في الخطاب النقدي العراقي– شعر الرواد انموذجًا:** عبد الكريم عباس الزبيدي, سلسلة نقد, بغداد, ط1, 2017.

17. **في معرفة النص :** يمنى العيد, دار الآفاق الجديدة, دار الثقافة الدار البيضاء, بيروت, ط2, 1984.

18. **اللغة الناقدة – مداخل اجرائيَّة في نقدِ النقد:** د. محمد صابر عبيد, دار الحوار للنشر والتوزيع, سوريا– اللاذقيَّة, ط1, 2010.

19. **ما بعد النقد – فضاءات المُقاربة ومديات التطبيق:** أ. د. نادية هناوي سعدون, دار الحوار للنشرِ والتوزيع, سورية / اللاذقيّة, ط1, 2017.

20. **مقاربات في تنظير نقد النقد الأَدبي:** د. عبد العظيم السلطاني, تموز/ ديموزي للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق, ط1, 2018.

21. **مناهج النقد الأَدبي– دراسة لمكنوّنات الفكر النقدّي في العراق 1980–2005:** د. صالح زامل, منشورات ظفاف, بيروت, ط1, 2014.

22. **نحن والتراث_ قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي:** د. محمد عابد الجابري, دار الطليعة , بيروت, 1980.

23. **نقد النقد – تأصيل نظري ودارسة تطبيقيَّة في منجزِ ياسين النصير:** د. رشيد هارون, المركز الثقافي للطباعةِ والنشر, العراق/بابل , ط1, 2014.

- **الرسائل والاطاريح :**

1 **جلال الخياط ناقدًا: هشام قاسم عيسى, إشراف:** د. عبد الكريم راضي جعفر, جامعة المستنصرية– كلية التربية, 2009.

2 **دراسة المناهج النقدية في ضوء الفكر الاسلامي** (أطروحة دكتوراه): امجد حميد عبد الله التميمي, إشراف: د. عربيّة توفيق لازم, جامعة بغداد, كلية الآداب, 2009 .

3 **لغة شعر مهيار الديلمي** (أطروحة دكتوراه): عامر صلال راهي الحسناوي, مطبوعة على الآلة الكاتبة, جامعة القادسيَّة, كليَّة التربيَّة, 2011 .

4 **لغة الشعر في الخطاب النقدي الأكاديمي في العراق** (أطروحة دكتوراه): مسلم مالك بعير, إشراف: أ. د. علي كاظم محمد المصلاوي, جامعة كربلاء, كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة, 2014.

5 **مناهج نقد الشعر في مجلة عمان (أطروحة دكتوراه):** نرجس خلف اسعد, اشراف: أ. د محمد صابر عبيد, جامعة تكريت– كلية التربية, 2011.

6 **المنهج الاجتماعي في النقد العربي الحديث_ 1945–1975** (رسالة ماجستير) : عارف عبد صايل, إشراف: أ. د. حسين حمزة الجبوري, جامعة الانبار كليَّة لتربيَّة, 2005 .

- **الابحاث والدراسات :**

1 **الأُسس النظريَّة لنقدِ النقد** : د. رشيد هارون, مجلة مديرية التربية– بابل, ع1, مج2, حزيران 2012.

2 **في الوعي بمصطلح نقد النقد وعوامل ظهوره:** د. نجوى الرياحي القسطنطيني, (مجلة عالم الفكر), مج38, ع1, يوليو/ سبتمبر, 2009.

3 **المثاقفة والمثاقفة النقديَّة (في الفكر النقدي العربي):** م. م. رواء نعاس محمد, مجلة القادسيّة, في الآداب والعلوم التربويّة, ع3–4 , مج 7, 2008.

4 **مشكلة المُصطلح في النقد الأَدبي:** م. باقر جاسم محمد, مجلة العميد, ع13, مج4, آذار, 2015 .

5 **النص الأَدبي والمسألة النقديَّة والمنهج** : عبد القادر عبو, جريدة الأَسبوع , ع98, 2005 .

6 **نقد النقد أَم الميتانقد– محاولة في تأصيل المفهوم** : باقر جاسم محمد, مجلة عالم الفكر, ع3, مج37, 2009.

7 **نقد النقد الأَدبي _ المفهوم والانتماء** : أ. د. عبد العظيم رهيف السلطاني, مجلة الرقيم,ع16, تصدر عن دار الرقيم– كربلاء, 2007.

8 " **نقد النقد** " **مدخل ابستيمولوجي** : د. محمد الدغمومي, مجلة الأقلام , دار الشؤون الثقافية, ع6, **بغداد/ العراق , 1990.**

9 **نقد النقد – وتنظير النقد العربي المعاصر:** د. محمد الدغمومي, منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة, **سلسلة رسائل وأطروحات, رقم44, الرباط, ط1, 1999.**

- **الهوامش :**

[i]د. حمدي رجب عطية، الجنحة المباشرة ضد الموظف العام، بدون ناشر، القاهرة، 2015، ص13-14.
[ii] د. سمير عبد الله سعد، الجرائم التأديبية والجنائية للموظف العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2014، ص546.
[iii] التَرَكَ في اللغة: (فعل) بمعنى رحل، وانصرف عنه وفارقه، و صَرْفُ الَّظَر وترَكَ يَترُك، تَرْكًا، فهو تارِك، والمفعول مَتْروك، راجع محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الرسالة، الكويت، 1983، ص219.
(iv) د. ايمن محمد عفيفي،، قانون الوظيفة العامة، ط2، بدون ناشر، القاهرة، 2016، ص47 ومابعدها.
[v] الإمتِناع في اللغة: (اسم) ومرجعه اِمْتَنَعَ، وهو رفض التنفيذ ، و الكَفُّ، التَّخَلِّي عَنْهُ، امتنعَ إلى / امتنعَ بـ / امتنعَ عن يمتنع، امتناعًا، فهو مُمتنِع، والمفعول مُمتَنَع إليه راجع الرازي، مرجع سابق، ص113.
[vi] د. محمود نجيب حسني، جرائم الامتناع والمسئولية الجنائية عن الامتناع، دار النهضة العربية،1986، ص51.
[vii] د. عبد الباسط عبد المحسن، الاضراب في قانون العمل، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 36.
[viii]د. تامر محمد صالح، الاضراب بين المشروعية والتجريم، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2017، ص 97.
[ix] ينظر المادة(364) من قانون العقوبات العراقي
[x] ينظر المادة (124) من قانون العقوبات المصري.
[xi] جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم 24 لسنة 1951، "لما كان الموظفون العموميون هم الدعامة الكبرى التي قوم عليها بناء الدولة والأمناء على المصلحة العامة وإليهم يعود الفضل في صلاح الأداة الحكومية، إذا أدوا واجبهم على وجه حسن، كما تقع عليهم تبعة فساد هذه القول بوجود اتفاق، وإن كان الواقع أنهم كأنهم اتفقوا بالفعل، وحتى لا يلجأ الذين تسول لهم..) نقلا عن د. سمير عبد الله سعد، الجرائم التأديبية والجنائية للموظف العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2014، ص 546.
[xii] اشار اليه د. تامر محمد صالح، مرجع سابق, ص 97.
[xiii] د. سمير عبد الله سعد، مرجع سابق، ص 548.
[xiv]د.فتوح الشاذلي، شرح قانون العقوبات- القسم الخاص،دارالمطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2010، ص30.
[xv] د. محمود نجيب حسني، جرائم الامتناع والمسئولية الجنائية عن الامتناع، دار النهضة العربية، 1986، ص 15.
(xvi)د. رؤوف عبيد، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، ط7، دار الفكر العربي، 1978،ص377.
[xvii] نقلا عن عبد الباسط محمد سيف الحكيمي، النظرية العامة للجرائم ذات الخطر العام،اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2002، ص67.
[xviii] د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، جرائم التعريض للخطر العام - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 39 ومابعدها.
(xix) ينظر الفقرة (اولا) من المادة (495) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.
(xx) عبد الباسط الحكيمي، مرجع سابق، ص53.
[xxi] د. شريف احمد الطباخ، مرجع سابق، ص 394.
[xxii] د.احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، 1996.، ص296.
(xxiii) عبد الباسط محمد سيف الحكيمي، مرجع سابق، ص67.
[xxiv] د. فخري عبد الرزاق الحديثي، قانون العقوبات القسم العام، المكتبة القانونية, بغداد, 2007،،ص177.
[xxv] ينظر المادة (28) من قانون العقوبات العراقي
[xxvi] د.جلال ثروت، قانون العقوبات القسم العام، القسم العام، الدار الجامعية، بيروت 1984،ص118، و د. ضاري خليل محمود، الوجيز في شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار القادسية للطباعة، بدون سنه نشر،ص66.
(xxvii) د. امين مصطفى محمد، قانون العقوبات – القسم العام، ج1، نظرية الجريمة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص223.
[xxviii] ينظر الفقرة (4) من المادة (19) من قانون العقوبات العراقي
[xxix] د. محمد هشام ابو الفتوح، شرح القسم العام من قانون العقوبات،دار النهضة العربية، 1990، ص258.
(1) Article 121-1 En savoir plus sur cet article
(Nul n'est responsable pénalement que de son propre fait).
ينظر قانون العقوبات الفرنسي منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.legifrance.gouv.fr/affichCode. تاريخ الزيارة 2018/10/1.
[xxxi] د. جلال ثروت، مرجع سابق، ص119.
[xxxii] د. محمود نجيب حسني, شرح قانون العقوبات القسم العام, مرجع سابق, ص272.
[xxxiii] د. جلال ثروت، نظرية الجريمة المتعدية القصد، دار المعارف، الاسكندرية،1964، ص51.
(xxxiv) د. جلال ثروت، قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص122
(xxxv) د. فخري عبد الرزاق الحديثي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص 81.
(xxxvi) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، مرجع سابق، ص274.
(xxxvii) ينظر الفقرة (أ) من المادة (34 / أ) من قانون العقوبات العراقي
(xxxviii)د. جلال ثروت،نظرية الجريمة المتعدية القصد،مرجع سابق،ص58.
(xxxix) الامتناع لغة من المنع, وهو خلاف الاعطاء، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم أبن منظور, لسان العرب, ج14،دار صادر، بيروت،2002, ص 4276.
(xl) د. معن احمد محمد الحياري, الركن المادي للجريمة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2010, ص 153.
(xli)د. عبد الفتاح مراد, جرائم الامتناع عن تنفيذ الاحكام وغيرها من جرائم الامتناع, الطبعة الاولى, الاسكندرية, بدون سنة طبع, ص22, د. سمير عالية وهيثم سمير عالية، الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم العام, الطبعة الاولى, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 2010, ص241.
(xlii) ينظر الفقرة (4) من المادة (19) من قانون العقوبات العراقي
[xliii] د. محمد ابراهيم الدسوقي علي، الجرائم الوظيفية (التي تقع من الموظف العام والتي تقع عليه)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 268.
[xliv] تنص المادة (4) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم (14) لسنة 1991 المعدل على (يلتزم الموظف بالواجبات الآتية:.... ثانيًا: التقيد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه إلا بإذن وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل) تقابلها المادة (76) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المصري رقم (47) لسنة 1978 المعدل والمادة (43) من قانون الوظيفة العمومية الجزائري رقم 06/ 30 لسنة 2006.

(xlv) تنظر المادة (4/ ثانيًا) من قانون انضباط موظفي الدولة العراقي
(xlvi)د. شريف احمد الطباخ، مرجع سابق، ص 346.
(xlvii) قرار محكمة الجنح المختصة بنظر قضايا النزاهة في النجف / العدد /53/ نزاهة / 2018،غير منشور.
(xlviii) د. سمير عبد الله سعد، مرجع سابق، ص 551
(xlix) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، مرجع سابق، ص273.
(l) د. فخري عبد الرزاق الحديثي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق،ص181.
(li) تنظر المادة (34 / أ) من قانون العقوبات العراقي.
(lii) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، مرجع سابق، ص274.
(liii)د.علي حسين الخلف،د.سلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية بغداد، 2006.،ص140.
(liv) د. سمير الشناوي، الشروع في الجريمة، دراسة مقارنة،دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص78.
(lv)د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني،القسم العام، مرجع سابق،ص281.
(lvi) د.محمد هشام أبو فتوح،مرجع سابق، ص 292.
(lvii) د. عمر السعيد رمضان، فكرة النتيجة في قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الاول، السنة 31، مارس 1961، ص104.
(lviii) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، مرجع سابق، ص280.
(lix) د. مامون محمد سلامه،قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية, القاهرة، 2001، ص138.
(lx) ينظر الفقرة (1) من المادة (364) من قانون العقوبات العراقي.
(lxi) د. شريف احمد الطباخ، مرجع سابق، ص 347.
(lxii) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني - القسم العام، مرجع سابق،ص281.
(lxiii) د. رؤوف عبيد،السببية في القانون الجنائي،دراسة تحليلية مقارنة،ط3،دار الفكر العربي،1974،ص3.
(lxiv) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص322.
(lxv) د.علي حسين الخلف، د. سلطان عبد القادر الشاوي، مرجع سابق، ص142، د. محمود نجيب حسني،شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، مرجع سابق، ص288.
(lxvi)د. واثبه داود السعدي، قانون العقوبات، القسم الخاص،بغداد،1989، ص103ومابعدها.د. مجيد خضر احمد السبعاوي، نظرية السببية في القانون الجنائي - دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة بالقانون المصري و قوانين عربية و أجنبية بمنظور جنائي فلسفي، ط1، المركز القومي للاصدرات القانونية، القاهرة، 2014، ص258
(lxvii) د. فتوح عبد الله الشاذلي، د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص278.
(lxviii) د. واثبه داود السعدي، مرجع سابق، ص103ومابعدها.
(3) د.علي حسن الخلف، د. سلطان الشاوي، مرجع سابق، ص 147.
(lxx) د. فتوح عبد الله الشاذلي, د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق, ص138 و د.علي حسين الخلف ود.سلطان عبد القادر الشاوي، مرجع سابق،ص 148. ومحمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص484.
(lxxi)المادة (1/33) من قانون العقوبات العراقي
(lxxii) ينظر الفقرة (1) من المادة (364) من قانون العقوبات العراقي.
(lxxiii) ينظر المادة (124) من قانون العقوبات المصري.
(lxxiv) د. محروس نصار الهيتي، النتيجة الجرمية في قانون العقوبات,ط1، مكتبة السنهوري, بغداد, 2012، ص93- 94.
(lxxv) د. سمير عبد الله سعد، مرجع سابق، ص 128.
(lxxvi) د. فخري عبد الرزاق الحديثي، مرجع سابق، ص302.
(lxxvii) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد، فكرة المصلحة في قانون العقوبات،بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، المجلد السابع عشر، العدد2، 1974.، ص18.
(lxxviii) المادة (38) من قانون العقوبات العراقي
(lxxix) د. شريف احمد الطباخ، مرجع سابق، ص 348.
(lxxx) استاذنا الدكتور عمار عباس الحسيني، مبادئ علمي الاجرام والعقاب، ط2، مطبعة التميمي، النجف الاشرف، 2012، ص324.
(lxxxi) ينظر المادة (85) من قانون العقوبات العراقي، تقابلها المواد (13، 23) من قانون العقوبات المصري، تقابلها المواد (401،131) من قانون العقوبات الفرنسي.
(lxxxii) لمى عامر محمود، الحماية الجنائية لوسائل الاتصال, دراسة مقارنة, أطروحة دكتوراه, كلية القانون, جامعة بابل, 2008 ص144.
(lxxxiii)د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي،الجزاء الجنائي،دراسة تأريخية و فلسفية وفقهية،دار النهضة العربية، القاهرة، 1972 ص128.
(lxxxiv) ينظر الفقرة الأولى من المادة (124) من قانون العقوبات المصري
(lxxxv) ينظر الفقرة (2) من المادة (364) من قانون العقوبات العراقي
(lxxxvi) نصت المادة (136) من قانون العقوبات العراقي على انه، (اذا توافر في جريمة ظرف من الظروف المشددة يجوز للمحكمة أن تحكم على الوجه الآتي، 1، اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة في السجن المؤبد جاز الحكم بالإعدام. 2، اذا كانت العقوبة السجن او الحبس جاز الحكم باكثر من الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد على أن لا تزيد مدة السجن المؤقت في أي حال عن خمس وعشرين سنة ومدة الحبس على عشر سنوات. 3، اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي الغرامة جاز الحكم بالحبس مدة يجوز أن تبلغ ضعف المدة التي يمكن أن يحكم بها طبقا للمقياس المقرر في الفقرة 2 من المادة 93 على أن لا تزيد مدة الحبس في جميع الاحوال على أربع سنوات)
(lxxxvii) ينظر الفقرة الأولى من المادة (124) من قانون العقوبات المصري
(lxxxviii) نصت المادة (341) من قانون العقوبات العراقي على انه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة دينار كل موظف او مكلف بخدمة عامة تسبب بخطئه الجسيم في الحاق ضرر جسيم باموال او مصالح الجهة التي يعمل بها او يتصل بها بحكم وظيفته او باموال او مصالح الاشخاص المعهود اليه ان كان ذلك ناشئا عن اهمال جسيم باداء وظيفته او عن اساءة استعمال السلطة او عن اخلال جسيم بواجبات وظيفته (عدلت المادة 341 بموجب قانون التعديل التاسع المرقم 8 لسنة 1984).

(lxxxix) تكونت هذه الملاحظة لدى الباحثة من خلال عدد من المقابلات الشخصية مع قضاة التحقيق في بابل وقضاة محكمة جنح الحلة- رئاسة محكمة استئناف بابل الاتحادية.
(xc) محكمة جنح الحلة- رئاسة محكمة استئناف بابل الاتحادية، رقم الدعوى / 67/ ج/ 2012،غير منشور.
(xci) قرار محكمة الجنح المختصة بنظر قضايا النزاهة في النجف / العدد /41/ نزاهة / 2018،غير منشور.
(xcii) قرار محكمة الجنح المختصة بنظر قضايا النزاهة في النجف / العدد /45/ نزاهة / 2018،غير منشور.
(xciii) تنص المادة (96) من قانون العقوبات العراقي (الحكم بالسجن المؤبد أو المؤقت يستتبعه بحكم القانون من يوم صدوره وحتى اخلاء سبيل المحكوم عليه من السجن، حرمانه من الحقوق والمزايا التالية، 1، الوظائف والخدمات التي كان يتولاها. 2، ان يكونا ناخباً أو منتخباً في المجالس التمثيلية. 3، ان يكون عضواً في المجالس الادارية أو البلدية أو احدى الشركات أو مديراً لها. 4، ان يكون وصياً أو قيماً أو وكيلاً. 5، ان يكون مالكاً او ناشراً أو رئيساً لتحرير احدى الصحف)
(xciv) ينظر المادة (99) من قانون العقوبات العراقي.
(xcv) د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مرجع سابق، ص 128.
(xcvi) تنص المادة (95) من قانون العقوبات العراقي (العقوبات التبعية هي التي تلحق المحكوم عليه بحكم القانون دون حاجة الى النص عليها في الحكم).
(xcvii) د.حسون عبيد هجيج الجنابي، حسين ياسين طاهر العبادي، حماية الثروة الوطنية في القانون الجنائي، دار الرضوان للنشر، الاردن، 2014، ص126.
(xcviii) تنص المادة(100) من قانون العقوبات العراقي على انه، (أ، للمحكمة عند الحكم بالسجن المؤبد او المؤقت بالحبس مدة تزيد على السنة أن تقرر حرمان المحكوم عليه من حق او أكثر من الحقوق المبينة أدناه لمدة لا تزيد على سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة او من تاريخ انقضائها لأي سبب كان 1، تولي بعض الوظائف والخدمات العامة، على أن يحدد ما هو محرم عليه منها بقرار الحكم وأن يكون القرار مسبباً تسبيباً كافياً. 2، حمل اوسمة وطنية او أجنبية....)
(xcix) حكم محكمة النقض بجلسة 20 مارس سنة 1956 الطعن رقم 49 س 26 ق أشار إليه د. محمد ابراهيم الدسوقي علي، مرجع سابق، ص 267.
(c) د. محمد عبد اللطيف، جرائم النشر المضرة بالمصلحة العامة، دار النهضة العربية، 1999، ص 194.
(ci) د. مأمون محمد سلامة، الأحكام العامة في جرائم أمن الدولة من جهة الخارج ومن جهة الداخل، دار النهضة العربية، 1997، ص47.
(cii) د. تامر محمد صالح، مرجع سابق، ص122.
(ciii) د. محمود نجيب حسني، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، مرجع سابق، ص292.
(civ) د. ابراهيم محمود اللبيدي، الحماية الجنائية لامن الدولة، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008، ص201.
(cv) ينظر المادة 171 من قانون العقوبات المصري.
(cvi) د. سمير عبد الله سعد، مرجع سابق، ص 552
(cvii) د. أحمد علي المجدوب، التحريض على الجريمة، بدون ناشر، القاهرة، 1970، ص 11.
(cviii) د. هشام عبد الحميد الجميلي، شرح قانون العقوبات، ج2، بدون ناشر، القاهرة، 2009، ص619.
(cix) د. محمود محمود مصطفى، مرجع سابق، ص331.
(cx) تنص المادة (56/ 1) من قانون العقوبات العراقي على انه: " 1 – يعاقب كل عضو في اتفاق جنائي ولو لم يشرع في ارتكاب الجريمة المتفق عليها بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا كانت الجريمة المتفق على ارتكابها جناية. وبالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على مائة وخمسين ديناراً إذا كانت الجريمة جنحة. وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة خاصة للاتفاق."
(cxi) ينظر الفقرة (أ) من المادة (124) من قانون العقوبات المصري
(cxii) د. شريف احمد الطباخ،الجرائم الجنائية للموظف العام في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص 394.
(cxiii) د. محمد ابراهيم الدسوقي علي، مرجع سابق، ص262.
(cxiv) د. شريف احمد الطباخ، مرجع سابق، ص397.

(1) ينظر: الخطاب النقدي العربي المعاصر وعلاقته بمناهج النقد الغربي : د. هيام عبد زيد عطية عريعر, دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق _ سوريا, 2012 : 185 .
(2) في معرفة النص : يمنى العيد, دار الآفاق الجديدة, دار الثقافة الدار البيضاء, بيروت, ط2, 1984 : 14.
(3) إشكاليَّة الخطاب العلمي في النقد الادبي العربي المعاصر: عبد العزيز جسوس, المطبعة والوراقة الوطنيَّة, مراكش, ط1, 2006 : 171 .
(4) ينظر: م . ن : 199 .
(5) النص الأدبي و المسألة النقديَّة و المنهج : عبد القادر عبو, جريدة الأسبوع , ع98 , 2005 : 5 .
(6) ينظر : الاسلوبيَّة في النقدِ العربي الحديث _ دراسة في تحليلِ الخطاب : 8-9 .
* كمفردات (الاستقراء والوصف وغيرها) هي من سيقودنا للكشفِ عن المنهجِ مؤخرًا, وهو ما سنتناوله بالتفصيلِ في المبحث الأخير من هذا الفصل.
(7) الاسلوبيَّة في النقدِ العربي الحديث _ دراسة في تحليلِ الخطاب : 8 .
(8) خطاب الآخر- خطاب نقد التأليف الأدبي الحديث انموذجًا : 9 .
(9) الخطاب النقدي حول السيَّاب : 88 .
(10) م . ن : 88 .
(11) الخطاب النقدي حول السيَّاب : 88 .
(12) ينظر : نحن و التراث_ قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي: د. محمد عابد الجابري, دار الطليعة , بيروت, 1980 : 8 .
(13) ينظر : الشعر العراقي الحديث 1945-1980 في معايير النقد الأكاديمي العربي : 7 .
(14) اللغة الناقدة – مدخل إجرائي في نقدِ النقد : 125 .
(15) أهرامات النقد _المؤلف والنص والقارئ_ في القراءةِ العربيَّة الحديثة والمعاصرة للشعرِ : 133 .
(16) م . ن : 178 .
** ونقصد بالمستوى الأول في دراستِنا هذه رصد ما قالهُ ناقد النقد في منهجِ ناقد الإبداع, أما المستوى الثاني فهو قولنا في منهجِ ناقد النقد نفسه.
** علمًا أن الكتاب ورد من دون مقدّمة, وقد ذكرنا ذلك سابقًا في معرض الحديث عنه.
(17) التقويل لنقدي المعاصر للتراث النقدي والبلاغي عند العرب : 73 .

(18) الخطاب النقدي العربي المعاصر وعلاقته بمناهجِ النقد الغربي : 285 .
(19) م . ن : 326.
(20) م . ن : 285 .
(21) ينظر : مناهج النقد الأَدبي _ دراسة لمكونات الفكر النقدي العراقي 1980- 2005 : 141.
(22) ينظر : نقد النقد_ تأصيل نظري ودراسة تطبيقيَّة في منجز ياسين النصير : 28, 30 .
* بحث الدغمومي (نقد النقد_ مدخل ابستمولوجي), نشر في مجلةِ الأَقلام عام 1990, تلاه صدور كتابه (نقد النقد_ تنظير النقد العربي المعاصر) عام 1999.
(23) نقد النقد_ تأصيل نظري ودراسة تطبيقية في منجزِ ياسين النصير : 33 .
(24) م . ن : 34 .
(25) ينظر : م . ن : 39-41 .
(26) ينظر : م . ن : 48 .
(27) خطاب نقد الشعر _ بين الاطر النظريَّة الاجراءات التطبيقيَّة (صحيفة الاديب انموذجا) : 62 .
(28) ينظر : م . ن : 237 .
(29) م . ن : 240-241 .
(30) م . ن : 246-247 .
(31) م . ن : 16 .
(32) الخطاب النقدي حول قصيدة النثر العربيَّة : 7 .
(33) م . ن : 6 .
(34) الشعراء نقادًا_ المفهوم و التمثلات : 155 .
(35) ينظر : م . ن : 155 .
*علمًا ان الكتاب المتوفر بين أَيدينا وفي المكتبات يخلو من المقدمة ويبتدئ بالتمهيد مباشرة والحديث عن الشاعر الناقد.
(36) ينظر : تحليل الخطاب النقدي المغامر : 12, وينظر: في الخطاب النقدي العراقي_ شعر الرواد انموذجًا : 5-9, وينظر: ما بعد النقد_ فضاءات المقاربة ومديات التطبيق : 7-12 .
(37) ينظر : المنهج الاجتماعي في النقد العربي الحديث_ 1945-1975 (رسالة ماجستير) : عارف عبد صايل, إشراف: أ. د. حسين حمزة الجبوري, جامعة الانبار كليَّة لتربيَّة, 2005 : 1-3 .
(38) لغة الشعر في الخطابِ النقدي الأَكاديمي في العراق : 235-236 .
* لغة شعر مهيار الديلمي (أطروحة دكتوراه) : عامر صلال راهي الحسناوي, مطبوعة على الآلة الكاتبة, جامعة القادسيَّة, كليَّة التربيَّة, 2011 : المقدمة (أ) .
(39) لغة الشعر في الخطابِ النقدي الأَكاديمي في العراق : 242 .
(40) ينظر : دراسة المناهج النقديَّة في ضوءِ الفكر الإسلامي : 2 .
(41) ينظر : جلال الخياط ناقدًا : 2
(42) ينظر : مناهج نقد الشعر في مجلةِ عمان : المقدمة .
(43) ينظر : المثاقفة والمثاقفة النقديَّة (في الفكر النقدي العربي) : م. م. رواء نعاس محمد : مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربويَّة,ع2-4, مج7, 2008 : 171, **وينظر** : بحث : ثوابت الإجراء النقدي (القراءة.. المنهج.. المصطلحات): أ. م. د. رحمن غركان, جامعة القادسيَّة- كلية التربيَّة, 2010, **وينظر** : مشكلة المُصطلح في النقد الأَدبي: م. باقر جاسم محمد, مجلة العميد, ع13, مج4, آذار, 2015 : 403 .
(44) ينظر : الأسس النظريَّة لنقدِ النقد : د. رشيد هارون, مجلة مديرية التربية - بابل, ع1, مج2, حزيران 2012 : 128-129 .
(45) ينظر : م . ن : 130 .
(46) ينظر : مقاربات في تنظيرِ نقد النقد الأَدبي : 138 .
(47) ينظر : الأطروحة : 160.
(48) في الوعي بمصطلح نقد النقد وعوامل ظهوره : 51 .
(49) ينظر : نقد النقد أَم أَلميتا نقد_ محاولة في تأصيل المفهوم : 107 .
* وهو رأي آخر إلا انَّهُ _ وللأسف _ وان استند لدليل عقلي فقد غاب عنه الدليل النقلي, إذ العقل يقرُّ بأنَّ التطبيق لا يكون مُنضبطًا من دون تنظير مُسبق, وان لم يصل إلينا ذلك التنظير.
(50) ما بعد النقد _ فضاءات المقاربة ومديّات التطبيق : 105 .
(51) ينظر : م . ن : 105 .
(52) الشعر العراقي الحديث في معاييرِ النقد الأَكاديمي 1945-1980 : 138 .
(53) م . ن : 139 .
(54) م . ن : 146 .
(55) اللغة الناقدة_ مداخل إجرائيَّة في نقدِ النقد : 71 .
(56) ينظر : الخطاب النقدي العربي المُعاصر _ وعلاقته بمناهجِ النقد الغربي : 570 .
* إذ ان أَصل كتابها اطروحة للدكتوراه تقدمت بها الباحثة إلى جامعة القادسيَّة - كليَّة الآداب عام 2007, فما تورده فيه الباحثة من استنتاجات وأَحكام يعود تحديدًا إلى ذلك العام من دون تعميم.
(57) الخطاب النقدي العربي المعاصر _ وعلاقته بمناهجِ النقد الغربي : 326 .
* وربَّما قصد سيادة الجانب النظري لا التنظيري في قولهِ, وهكذا يكون التعبير أَدق.
(58) النقد العربي المعاصر _ دارسة في المنهج والإجراء : 105 .
(59) ينظر : م . ن : 105.
(60) ينظر : م . ن : 107-120 .

(61) الشعراء النقاد_ المفهوم والتمثلات : 155 .
* ولعلَّهُ قصد المستوى النظري لا التنظيري؛ نسبة إلى الاختلافِ الكبير بين المصطلحين ومفهومهما.
(62) الخطاب النقدي حول قصيدة النثر العربيَّة : 113 .
(63) م . ن : 186-187 .
(64) م . ن : 253 .
(65) م . ن : 254 .
(66) في الإبداع والنقد : د. نبيل سليمان, دار الحوار للنشر والتوزيع, اللاذقيَّة - سوريا, ط3, 2001 : 172-173 .
(67) نقد النقد الأدبي _ المفهوم والانتماء : أ. د. عبد العظيم رهيف السلطاني, مجلة الرقيم,ع16, تصدر عن دار الرقيم-كربلاء, 2007 : 11 .
(68) الشعراء النقاد_ تطور الرؤيا في الخطاب النقدي العراقي الحديث (الشعراء الستينيون انموذجا) : خليل شيرزاد علي, دار الشؤون الثقافية العامة, ط1, بغداد , 2013 : 52 .